

الوضع الاقتصادي في سنة:

استفحال البطالة وتراجع الإيرادات وعجز يفوق 10%

تختصر المراجعة السنوية للتطورات المالية والنقدية والمعيشية في العام 2019 وخلال الايام الستين الاخيرة منه، اذ شكل 17 تشرين الاول تاريخ اندلاع الانتفاضة انقلابا جذريا في هيكل هذا الاقتصاد الهش اصلا، منزلقا بخطى سريعة الى حافة الانهيار. لكن مؤشرات هذا الانهيار لم تسقط نهائيا فرصة لا تزال متاحة لانتشال الاقتصاد من براثنه



في انتظار الحكومة الجديدة.

الفرصة يجب ان تتلقفها القوى السياسية المتصارعة على جنس ملائكة الحكومة، عبر احداث صدمة التشكيل بعد التكليف. يدعم الرأي بتوافر هذه الفرصة، موقف المجتمع الدولي الذي ترجمته مجموعة الدعم الدولية للبنان من خلال وضع الكرة في ملعب السلطات اللبنانية، معلنة الاستعداد للمساعدة شرط التشكيل الفوري لحكومة لها القدرة والصدقية لتنفيذ سلة الاصلاحات الاقتصادية، ولابعاد لبنان من التوتر والازمات الاقليمية. جسد هذا الاستعداد لتعبئة المجتمع الدولي لمساعدة لبنان، ما اعلنه وزير الخارجية الفرنسي

حول ضرورة اللجوء الى صندوق النقد الدولي للمؤازرة في مسار تنفيذ الاصلاحات، الذي بات في رأي خبراء ومسؤولين ضرورة ملحة، والخوف مما سيضعه من شروط في غير محله، اذ يرى البعض ان اي برنامج يعده الصندوق يأخذ في الاعتبار خصوصية كل بلد في اطر المعالجة والتصحيح. وكان لوزير العمل كميل ابوسليمان موقف في هذا المجال، مركزا على ما يثير النقرة من اي برنامج للصندوق ويتعلق تحديدا بسعر صرف الليرة، موضحا ان من البديهي ان يطلب اصلاحات بنوية، ولكن ليس بالضرورة ان تكون هذه الاصلاحات من خلال اللجوء الى خفض سعر العملة بالنسبة الى الدولار.

على مدى الايام الستين الماضية، تسارعت الهزات التي ضربت الاقتصاد بحيث لم يعد ممكنا استلحاقها، مع ارتداداتها بفعل احتدام الحراك والافق المسدود كليا امام تشكيل الحكومة. تبدأ هذه الارتدادات بانحسار النشاط الاقتصادي 50 في المئة بحسب مصدر رسمي، ليخسر الناتج يوميا نصف قيمته الاجمالية المقدره بـ 150 مليون دولار، وتراجع ملحوظ في الإيرادات العامة وصل الى 40 في المئة، بحسب وزير المال علي حسن خليل. وتمر بانكشاف الشح في السيولة غير المسبوق في تاريخ لبنان الذي الرم المصارف الاقفال لفترة 25 يوما وتقييد السحوبات، وبفلتان سوق تسعير الدولار الذي بدأ قبل تاريخ بدء الحراك، متجاوزا متوسط سعر التثبيت 1507 ليصل الى 2100 ليرة ويفضي الى تضخم اسعار الاستهلاك كون لبنان يعتمد بنسبة كبيرة على الاستيراد لتأمين المواد الاولية للنتاج والسلع الاساسية مثل القمح والمشتقات النفطية، فضلا عن السلع الاستهلاكية بكل انواعها والادوية، وتاليا الانخفاض اللافت في القدرة الشرائية وصل الى 40 في المئة.

ترجم التراجع اللافت في الناتج اضرارا فادحة في نشاط القطاع الخاص بلغت حد اقفال مؤسسات تجارية وخدمائية كثيرة، وافضت

ايضا الى عمليات صرف موظفين وعمال. وافادت المؤشرات الاخيرة الى تقدم اكثر من 70 شركة بطلبات صرف جماعي خلال كانون الاول. اشارت المؤشرات الاقتصادية التي اعدتها خصيصا مديرية البحوث والتحليل الاقتصادية في مجموعة بيلوس لصالح مجلة "الامن العام"، الى تقديرات بأن الاقتصاد سيسجل انكماشاً بنسبة 1 في المئة عام 2019، مقارنة بنمو نسبته نحو 0.4 في المئة عام 2018، وذلك بسبب عدم وجود اجراءات اساسية واردة سياسية جامعة لمعالجة الاختلالات في المالية العامة والحساب الخارجي ولتنفيذ الاصلاحات الهيكلية، فضلا عن الترددي في بيئة الاعمال، وتراجع نوعية الخدمات العامة وترهل البنى التحتية، وحالة الغموض السياسي التي نشأت عقب الانتفاضة الشعبية التي بدأت في 17 تشرين الاول.

اظهر المؤشر المؤشر الاقتصادي العام الصادر عن مصرف لبنان معدل 298.9 في الاشهر التسعة الاولى من عام 2019، اي بتراجع قدره 2.7 في المئة من معدل 307.4 في الفترة ذاتها من عام 2018. وارتفع الرقم القياسي لمؤشر اسعار المستهلك الصادر عن ادارة الاحصاء المركزي بنسبة 2.5 في المئة سنويا خلال الاشهر العشرة الاولى من عام 2019، مقارنة بارتفاع نسبته 6.3 في المئة في الفترة ذاتها من عام 2018. ويقدر ان يبلغ معدل التضخم 3.1 في المئة عام 2019، مقارنة بمعدل 6.1 في المئة عام 2018.

صنف المنتدى الاقتصادي العالمي لبنان في المرتبة 88 بين 141 بلدا عالميا، وفي المرتبة التاسعة بين 14 بلدا عربيا على مؤشر التنافسية العالمي لعام 2019.

علاوة على ذلك، صنف البنك الدولي لبنان في المرتبة 143 بين 190 بلدا في العالم، وفي المرتبة 13 بين 22 دولة عربية، من حيث سهولة ممارسة الاعمال لعام 2020. و اشار المسح الى ان الحصول على تراخيص البناء، والتجارة عبر الحدود، وتسوية حالات التعثر، تشكل العقبات الرئيسية امام ممارسة الاعمال التجارية في لبنان.

اما القطاع السياحي، فبينت ارقامه ان عدد السياح الوافدين الى لبنان بلغ 1.76 مليون سائح في الشهر العشرة الاولى من عام 2019، اي

الجميع يخشون الوضع القائم

يمر لبنان في وضع مالي واقتصادي دقيق جدا يصل الى حد الخطر، علما ان لا احد ينكر ذلك. لكن لبنان ليس البلد الوحيد الذي يعيش هذه الازمة، فمعظم الدول باتت حاليا تعيش ازمت مماثلة.

يواجه لبنان مشكلات معينة ابرزها حجم الدين العام وتنامي المتواصل، مع ما يترتب من هُو خدمته الذي بات العائق الاكبر والاصعب في مسيرة اي حكومة مهما كان تصنيفها. وهو عجز الموازنة المرتبط بالدين العام الذي يزيد بدوره من عجز الموازنة، وهي حلقة مفرغة كما يسميها الرئيس سليم الحص. هذه المعوقات هي نتيجة سياسات مالية خاطئة فتحت المجال امام المسؤولين للمساومة مع المواقع السياسية، ما ادى الى الابقاء على ادارة فاسدة سببت هدرا فظيحا لايرادات الدولة ونفقاتها، والاستهتار التام بادارة مالية الدولة، وبالتالي ارتفاع كلفة السياسة النقدية، وتضاؤل النمو الاقتصادي الذي تراجع 1% في وقت يرتفع الدين العام سنويا بنسبة 1.95%.

من المقدر ان يسجل العجز في الموازنة العامة نسبة تفوق 10% في العام 2019 وذلك بسبب الانخفاض في إيرادات الخزينة، في ظل ضعف النشاط الاقتصادي. اضافة الى مجموعة من الاسباب التي ادت الى هذا الوضع الصعب من دون اللجوء في كل مرة الى تعادها.

لكن على الرغم من كل الظروف، يعتقد البعض ان لبنان قادر على الخروج من هذا المأزق اذا ما لجأت الحكومة المزمع تشكيلها الى القيام بخطوات عملية لمواجهة الوضع من كل جوانبه الادارية والمالية السيئة القائمة. علما ان اهم ميزات هذه القدرة تكمن في اعتراف الجميع بحساسية الوضع وتعاملهم معه علانية، في انتظار ان يتحمل الجميع مسؤولياتهم.

ادرك المسؤولون والمعتيون خطورة ما نحن فيه وعواقبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فبدأوا يتحسسون رؤوسهم، ويتحدثون عن خطورة عجز الموازنة وحجم الدين العام، ومأزق الحكومات السابقة، والاطمئنة التي ارتكبت. اما بالنسبة الى الليرة، وهي هاجس كل المواطنين من دون استثناء، وطالما ان لبنان بلد مستورد بالكامل، فان اي خفض لعملته لن يفيد في تحسين هذا العجز كون قوته التصديرية محدودة، وهو ليس كبعض البلدان مثلا اذا انخفضت عملتها الى حد معين يستفيد المصدرون من هذا الخفض. لذا كان من الاجدى سابقا وليس حاليا، إما ترك الليرة للسوق وإما تثبيتها بطريقة رسمية علنية على سعر مناسب يتماشى مع الوضع الاقتصادي. لكن ما حصل هو العكس، فتم دفع مئات مليارات الدولار كفوائد للمحافظة على عملة وطنية في اقتصاد مدولر. كان الهدف المعلن هو ان استقرار الليرة يشكل الدعامة الاساسية لجلب الاستثمار الى لبنان.

الاستثمار حصل فعلا في لبنان خلال الاعوام الاخيرة، لكن من خلال شراء الليرة للاستفادة من فوائدها العالية، او في القطاعين العقاري والسياحي. استغل المستثمرون هذه السياسة الضيقة التي كلفت لبنان وستكلفه لسنوات مقبلة.

اما اليوم، وبمجرد الحديث عن خفض لسعر صرف الليرة فهو امر مضر بلبنان، ولا يمكن الحديث عن سعر واقعي لها قبل معالجة المالية العامة والدين العام. لكن، الى ان تتم هذه الامور، يجب المحافظة على الاستقرار النقدي.

ادت ثغر الاداء الحكومي الى ايجاد ادارات موازية والتصرف مادي خارج امكانات الدولة، مع المراهنة على ان احدا لن يجروا على كشف الفساد...

اقتصاد

بزيادة 5 في المئة عن 1.67 مليون سائح في الفترة ذاتها من عام 2018، وانخفاض نسبته 5.2 في المئة عن 1.82 مليون سائح في الفترة ذاتها من عام 2010، وهو العام الذي سجل أكبر عدد للسياح الوافدين الى لبنان.

تظهر الارقام الصادرة عن مصرف لبنان الى ان الإيرادات الاجمالية من القطاع السياحي بلغت 1.8 مليار دولار في الفصل الاول من عام 2019، ما يشكل ارتفاعا نسبته 9 في المئة من 1.6 مليار دولار في الفصل ذاته من عام 2018.

بحسب المؤشر على الطلب العقاري في لبنان، بلغ مجموع عدد عقود البيع المذكورة في السجل العقاري 40.836 صفقة في الشهر العشرة الاولى من العام 2019، اي بانخفاض نسبته 17.7% عن 49.652 صفقة في الفترة ذاتها من العام 2018. كما بلغت القيمة الاجمالية لعقود البيع 5.2 مليارات دولار في الشهر العشرة الاولى من العام 2019، ما يشكل تراجعاً بنسبة 20.7% من 6.6 مليارات دولار في الفترة ذاتها من العام 2018.

وانخفضت الموجودات الصافية بالعملات الاجنبية للقطاع المالي، وهو مؤشر لميزان المدفوعات في لبنان، بـ4.65 مليارات دولار في الشهر العشرة الاولى من العام 2019 مقارنة

بعجز قدره 3.1 ملايين دولار في الفترة ذاتها من العام 2018، يعود هذا العجز الى خروج الودائع والى تسديد مصرف لبنان لاصل ديون سيادية استحققت خلال هذه السنة، اضافة الى قسائم على سندات الاوروبوند اللبنانية.

اشارت الارقام الصادرة عن مصرف لبنان، الى ان تحويلات المغتربين الى لبنان بلغت 1.88 مليار دولار في الفصل الاول من العام 2019، ما يشكل ارتفاعاً بنسبة 4.7% من 1.79 مليار دولار في الفصل الاول من عام 2018. وبلغت تحويلات المغتربين الى لبنان في الاشهر الثلاثة الاولى من العام 2019 المستوى الفصلي الاعلى لها في كل اول فصل من العام خلال الفترة الممتدة بين



سجل الاقتصاد انكماشاً بنسبة 1% عام 2019

الطلب العقاري تراجع بنسبة 20,7%



ودائع القطاع الخاص انخفضت 5.92 مليارات دولار خلال 10 اشهر.

2002 و2019. كما بلغ معدل تحويلات المغتربين الى لبنان 1.79 مليار دولار في كل اول فصل من الفترة الممتدة بين 2009 و2019. وتوقع البنك الدولي ان تبلغ تحويلات المغتربين الى لبنان 7.3 مليارات دولار في العام 2019، ما يشكل ارتفاعاً قدره 3.1% من تحويلات بلغت 7.1 مليارات دولار في العام 2018.

بلغ العجز في الموازنة العامة في لبنان 2.95 مليار دولار في الاشهر الثمانية الاولى من العام 2019 وتقلص 12.8% من عجز بلغ 3.38 مليارات دولار في الفترة ذاتها من العام 2018. وبلغ العجز ما يقارب 27.7% من اجمالي نفقات الموازنة والخزينة مقارنة بنسبة 29.5% من اجمالي الانفاق في الشهر الثمانية الاولى من العام 2018. كذلك سجل الميزان الاولي فائضاً قدره 369 مليون دولار او ما نسبته 3.5% من اجمالي النفقات، في الشهر الثمانية الاولى من العام 2019، مقارنة بفائض قدره 74.2 مليون دولار، اي ما نسبته 0.6% من اجمالي النفقات، في الفترة ذاتها من العام 2018.

من المقدر ان يسجل العجز في الموازنة العامة نسبة تفوق 10% في العام 2019 مقارنة بعجز قدره 11% من الناتج المحلي الاجمالي عام 2018، وذلك بسبب الانخفاض في إيرادات الخزينة في الفصل الرابع من العام في ظل ضعف النشاط الاقتصادي، يضاف اليها حالة عدم اليقين الناتجة من الشلل المؤسسي بسبب الفراغ نتيجة التلكؤ في تشكيل الحكومة.

بلغ مستوى الدين العام الاجمالي في لبنان 86.8 مليار دولار في نهاية ايلول 2019، ما يشكل ارتفاعاً قدره 1.9% من 85.1 مليار دولار في نهاية العام 2018، ونمواً بنسبة 3.5% من 83.9 مليار دولار في نهاية ايلول 2018.

بلغ مجموع الدين العام المقوم بالليرة اللبنانية 53.4 مليار دولار في نهاية ايلول 2019، اي بارتفاع بنسبة 5.1% عن نهاية العام 2018 وبنسبة 12.1% عن نهاية ايلول 2018. في حين بلغ الدين العام المقوم بالعملات الاجنبية 32.5 مليار دولار، ما يمثل انخفاضاً نسبته 3% عن نهاية عام 2018 وتراجع بنسبة 8.3% عن نهاية ايلول 2018.



بلغت الموجودات الاجمالية بالعملات الاجنبية لدى مصرف لبنان 38.1 مليار دولار في نهاية تشرين الثاني 2019، ما يعكس ارتفاعاً بنسبة 2.6% عن 37.1 مليار دولار في منتصف تشرين الثاني وتراجعاً بنسبة 4% عن 39.7 مليار دولار في نهاية عام 2018. وارتفعت قيمة احتياطات مصرف لبنان من الذهب بنسبة 14.1% منذ نهاية عام 2018 الى 13.4 مليار دولار في نهاية تشرين الثاني 2019، وذلك بسبب ارتفاع اسعار الذهب العالمية.

بلغت الموجودات الاجمالية للمصارف العاملة في لبنان 262.8 مليار دولار في نهاية تشرين الاول 2019، اي بارتفاع نسبته 5.3% عن نهاية العام 2018، وبتحسن بنسبة 8.3% من نهاية تشرين الاول 2018.

كذلك انخفضت التسليفات الممنوحة الى القطاع الخاص المقيم بـ4.7 مليارات دولار في الشهر العشرة الاولى من عام 2019، في حين تراجعت التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص غير المقيم بـ523.8 مليون دولار في الفترة المشمولة. على هذا النحو، بلغت التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص 54.2 مليار دولار في نهاية تشرين الاول 2019، اي بانخفاض بنسبة 8.8% من نهاية العام 2018

وبنسبة 8.4% من نهاية تشرين الاول 2018. وادى انخفاض الطلب على القروض وارتفاع الفوائد الى تقليص التسليف في القطاع الخاص على مستوى الشركات والمستهلكين.

بلغت ودائع المصارف لدى المصارف المراسلة غير المقيمة 8.4 مليارات دولار في نهاية تشرين الاول 2019، وانخفضت بقيمة 3.6 مليارات دولار، او بنسبة 30% من نهاية عام 2018. كما بلغت الودائع لدى المصارف المركزية غير المقيمة 921 مليون دولار في نهاية تشرين الاول 2019، بتراجع نسبته 6.6% عن نهاية عام 2018 وانخفاض 10.5% عن نهاية تشرين الاول 2018.

كما وصلت ودائع المصارف لدى مصرف لبنان الى 154.3 مليار دولار في نهاية تشرين الاول 2019، اي بارتفاع نسبته 22.2% عن نهاية تشرين الاول 2018.

بلغت الودائع الاجمالية للقطاع الخاص 168.4 مليار دولار في نهاية تشرين الاول 2019، اي بانخفاض نسبته 3.4% عن نهاية عام 2018 وبنسبة 2.8% عن نهاية تشرين الاول 2018. كما بلغت الودائع الاجمالية للقطاع الخاص بالليرة اللبنانية 44.7 مليار دولار في نهاية تشرين الاول 2019، اي بانخفاض نسبته 12.7% عن

نهاية عام 2018، في حين وصلت ودائع القطاع الخاص بالعملات الاجنبية الى 123.6 مليار دولار في نهاية تشرين الاول 2019، اي بتحسن نسبته 0.5% عن نهاية العام 2018 وبزيادة نسبتها 2.7% عن نهاية تشرين الاول 2018.

بلغت الودائع الاجمالية للقطاع الخاص المقيم في لبنان 132.8 مليار دولار في نهاية تشرين الاول 2019، اي بتراجع 2.9 مليار دولار، او 2.2% عن نهاية تشرين الاول 2018. كما وصلت الودائع الاجمالية للقطاع الخاص غير المقيم في لبنان الى 35.5 مليار دولار في نهاية تشرين الاول 2019، اي بتراجع قدره 2.2 مليار دولار او 5.8% عن نهاية عام 2018 وبانخفاض قدره 2 مليار دولار، او 5.2% عن نهاية تشرين الاول 2018.

انخفضت الودائع الاجمالية للقطاع الخاص بـ5.92 مليارات دولار في الشهر العشرة الاولى من العام 2019، مقارنة بارتفاع بلغ 4.58 مليارات دولار في الشهر العشرة الاولى من عام 2018، حيث تراجعت الودائع الاجمالية للقطاع الخاص بالليرة اللبنانية بـ6.48 مليارات دولار، وازدادت الودائع الاجمالية للقطاع الخاص بالعملات الاجنبية بـ564.1 مليون دولار.

وسجلت نسبة القروض المتعثرة للمصارف الـ16 الاكبر 9.92% في نهاية حزيران 2019 مقارنة بنسبة 8.36% في نهاية حزيران 2018. وكانت جودة الموجودات تحت الضغط، لكن المصارف تعاملت بمرونة اكثر مع العملاء بهدف التخفيف من الركود الاقتصادي وتراجع السيولة في الاقتصاد. تبين هذه المؤشرات وخصوصاً في القطاع المصرفي، ان التهويل الذي يقلق اللبنانيين على مصير مدخراتهم هو فعلاً تهويل فرضه الكباش السياسي المستمر على مدى الايام الستين الاخيرة من العام 2019، ويندرج ضمن اطار الصراع بين الافرقاء وتسجيل النقاط في عملية تشكيل الحكومة.

اما بالنسبة الى مستوى سعر الليرة، وخشية ان يستمر فلتان تسعير صرف العملة في مقابل الدولار، فقد جازمت مصادر مالية ونقدية ان تشكيل الحكومة سيعيد الليرة الى مستواها الطبيعي في مقابل الدولار وهو 1507 كسعر وسطي.



اكثر من 70 شركة تقدمت بطبقات صرف جماعي خلال كانون الاول.